السياسة البرتغالية في مستعمرتي إنجولا وموزمبيق

أوريدة صالح محمد صالح (*)

الملخص

لقد ركزت السياسة البرتغالية فى اعتبار المناطق المسيطر عليها من المستعمرتين جزءاً من الوطن الأم والأفارقة من أهل المستعمرتين مواطنون بشروط خاصة أهمها معرفة اللغة البرتغالية حديثاً وكتابة بهدف طمس اللغة والعادات الأفريقية وقام النظام الاقتصادى فى المستعمرتين علي نظام السخرة في المزارع التي كانت مملوكة للبيض ومن أهم صادرات المستعمرتين الأيدى العاملة ، فهى تتاجر فى العمال الأفريقيين من المستعمرتين وتقوم بتشغيلهم فى مناجم جنوب أفريقيا بالإضافة إلى ممارسة تجارة الرقيق التى افقدت المستعمرتين العديد من أبنائها بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالإنتاج الزراعى بالشكل المطلوب مما جعله نهبا لتقلبات الطقس بالإضافة إلى فرض ضرائب مرتفعة على الزراعة مما أثقل كاهل الأفريقى بها، وقد تركزت السياسة السكانية للبرتغال فى المستعمرتين على نظام الامتصاص الذى كان له أثر سيئ فى تقسيم المجتمع إلى قسمين الممتصون الذين كانوا يتمتعون ببعض المزايا وغير الممتصين اللذين لم تكن لهم أية حقوق داخل المستعمرتين حيث قل عدد الأطباء والمستشفيات وتأكيداً على التفرقة فى المعاملة بين الأهالى والأوروبيين حيث وجدت بعض المستشفيات لم يسمح بدخولها للأفريقيين من أهل المستعمرتين، كانت خاصة بالأوروبيين وحدهم أما سياسة البرتغال التعليمية فى المستعمرتين تؤكد أن المستعمرتين قد غلبت عليهن سمة الأمية وبرزت التفرقة بين سكان المستعمرتين، حيث قسم التعليم إلى قسمين تعليم الأوروبيين تشرف عليه الدولة، والتعليم الأفريقى ترك أمرة للأرساليات التبشيرية، كما يتضح أنه على الرغم من أن البرتغال من أقدم الدول فى ميدان الاستعمار فأنه من الصعب أن نجد فلسفة واضحة المعالم للسياسة البرتغالية فى كل من أنجولا وموزمبيق حيث تذبذبت هذه السياسة بين الاستغلال والاستيطان وبين التفرقة العنصرية والامتصاص والنهوض بالأهالى وبين معاملتهم معاملة الرقيق.

* طالبة دراسات عليا – (دكتورة)
جامعةعين شمس– كلية الآداب
قسم التاريخ - ليبيا

Portuguese Policy in Angola and Mozambique Colonies

Oreida Saleh Mohammed Saleh

Abstract

Portuguese policy considers these two colonies as a part of mother nation and Africans as citizens but under certain conditions, namely, fluency in speaking and writing Portuguese language in order to eliminate African Language and traditions.

The economic system in two colonies is based on forced labor in farms owned by the White. The most important exports of these two colonies are working people, who move to work in mines of South Africa; slaves trade which turns many of the natives into slaves. As for agriculture, there is no interest in agricultural production that is left to changes of climate beside imposing high taxes on African farmers.

As for population policy, it focuses on the system of absorption which leads to division of society. Society is divided into a class that can get privileges and a class with no rights insides the colonies. The number of physicians and hospitals diminishes. To emphasize the discrimination between Africans and the Europeans, there are hospitals that are limited only to Europeans.

As for education, illiteracy prevails in the colonies. Education is divided into two forms: an education for the Europeans supervised by the state, and African education which is considered the task of missionaries.

Although Portugal is one of the oldest colonists, it is hard to find clear-cut philosophy of its policy in Angola and Mozambique Colonies, as it fluctuates between exploitation and settlement, ethnic discrimination and absorption, and improving conditions of the natives and enslaving them.

اولا نظام الحكم في المستعمرتين :

وصل البرتغاليون إلي المستعمرتين في القرن السادس عشر في عام 1575 م وكان هدفهم التجارة ونشر الدين المسيحي ولكن استمرار فترة الكشوف الجغرافية لمدة طويلة ضيع الهدف الثاني وأصبح هدفها تجاريا محضا ولذا نستطيع أن نقول أنه لم يكن للبرتغال هدف واضح من دخولها حلبة الاستعمار في أفريقيا سوي المحافظة علي المحطات والمراكز التجارية التي استطاعت أن تكونها لنفسها خلال فترة محاولة الوصول إلي الهند[1]. وبعد أن فشل البرتغاليون في التغلغل إلي أعماق حوض الكونغو بسبب مقاومة الأهالي لهم نقلوا نشاطهم إلي أنجولا بجنوب غرب أفريقيا وأطلقوا عليها الأم السوداء وكان نشاطهم فيها حتى عام 1870 م يقتصر علي إنشاء قواعد ساحلية لممارسة التجارة وبيع الرقيق مثل لوندا وبنجويلا ثم لما اشتد التنافس الاستعماري علي أفريقيا أخذت البرتغال تتوسع إلي الداخل حتى سيطرت علي كل أنجولا الحالية واعترف لها مؤتمر برلين 1884بحق السيطرة عليها .

أما موزمبيق أتخذها البرتغاليون مركزا رئيسيا لنشاطهم الاستعماري فى شرق أفريقيا وأقاموا أسواقا ووكالات لتنشيط تجارة الذهب واستعملوا وسائل الضغط والإرهاب ضد السكان واستعانوا بالمبشرين المسيحيين في حركةالتوسع والحصول علي المعادن الثمينة[2].

وكانت أنجولا تشمل الأراضي التي تعيش فيها قبائل الكميوندو التي يحدها شمالا نهر داترة وجنوبا نهر كوانزا وتمتد شرقا حتى موقع مدينة ملانجه الحالية ويرجع اسم انجولا إلي أن أحد الغزاه من أراضي ماتامبا التي تقع إلي الغرب من منابع نهر الكونغو قد نصب نفسه رئيسا علي الزعماء المحليين وأتخذ لنفسه لقب أنجولا الذي يعني الرئيس في اللغة المحلية ، أما موزمبيق تشمل الأراضي الساحلية الممتدة من رأس دلجادوا إلي مدينة سفالة وقد أكتفي البرتغاليون في البداية باحتلال جزيرة موزمبيق وإقامة مراكز تجارية لهم فيها هذا وقد استمر الوجود البرتغالي في أنجولا وموزمبيق أربعة قرون من عام 1575 – 1975 م حيث حصلت كل منهما علي استقلالها[3] وكانت الإدارة العسكرية والمدنية في كل من انجولا وموزمبيق في يد الحاكم العام الذي كانت تعينه البرتغال من البرازيليين وذلك لانها كانت تدرك أن مصالح المستعمرات مرتبطة بالبرازيل لان ميزانيتها عبارة عن ضرائب تحصل عليها من الرقيق الذي يصدر إلي

البرازيل [4] . وكان للحاكم العام سلطة واسعة فهو كان الذي يختار مساعديه ويعين قواد الحصون و يقوم بالأعمال المالية وأعمال الشرطة أما الأمور الخاصة بالدفاع عن المستعمرة أو المصلحة العامة فأنه يبت فيها بعد استشارة مجلسه الذي كان يتكون من بعض ضباط المستعمرة وبعض السكان المحليين والمشرف علي الشئون القضائية وهو ثاني موظف من ناحية السلطة في المستعمرتين وتعينه لشبونه وهو مسئول عن القضاء وقد وجه الحاكم العام مجهوداته ضد القبائل غير الموالية له في الداخل[5] . وكانت السياسة البرتغالية تقوم علي أساس مركزي يتبع مباشرة وزارة المستعمرات البرتغالية ووزير المستعمرات هو السلطة النهائية في شئون المستعمرات البرتغالية وله مجلس استشاري يساعده في مهامه وحق التشريع من اختصاص الحاكم العام والوزير أمام الحاكم العام يملك اصدار أوامر التنفيذ الخاصة بهذه التشريعات ، وقد سيطر البرتغاليون سيطرة مطلقة علي الشئون السياسية في المستعمرتين ومنعت العمل بالسياسة أو تأليف الأحزاب ومنعت الصحافة الحرة من ممارسة عملها بالإضافة إلي تطبيق الحكومة البرتغالية نظام بطاقات الانتقال في داخل المستعمرة حيث كان لا يسمح للافريقي مغادرة قريته إلا إذا حصل علي إذن سابق من البوليس[6] .

وقد حدثت متغيرات في سياسة البرتغال نفسها عام 1951م حيث تغير نظام الحكم فيها بوصول الدكتاتور سالازار إلي الحكم وقد أصدر دستورا عام 1951 وقد الغي فيها كلمة المستعمرات ونص التعديل علي أن البرتغال تكون هي وأقاليمها فيما وراء البحار وطنا واحدا لا يتجزأ وكل من يسكنه يحمل جنسية واحدة هي الجنسية البرتغالية [7]، وقد استبدل دستور عام 1951 م اسم المستعمرات البرتغالية فيما وراء البحار باسم مقاطعات ماوراء البحار وكان لها نظام إداري وسياسي ملائم لموقعها الجغرافي واستبدل اسم وزارة المستعمرات بوزارة الأقاليم فيما وراء البحار واستبدل المجلس الاستشاري الأعلي للمستعمرات ووزير الأقاليم فيما وراء البحار هو وسيلة تنفيذها وترأس الحكومة في المستعمرتين سنة 1955م أمين شخص أطلق عليه لقب أمين بدلا من لقب رئيس الوزراء وجعلت إدارة هذه المستعمرتين مدنية يرأسها حاكم عام له سلطة مطلقة في منح الامتيازات للاراضي والمناجم والاحتكارات التجارية وعقود العمل والملاحة ويشرف علي التعليم وله أن يلغي الضرائب أو يبقي عليها وينظم جمعها بالإضافة

إلي ثلاثة مجالس أخري أحداها استشاري مكون من خمسة أشخاص بالإضافة إلي مجلس السكرتارين الأقليميين وهما مجلسان تنفيذيان وقد قسمت كلا المستعمرتين إلي عدد من المقاطعات يرأس كل منها حاكم معين ذو سلطة واسعة وقسمت هذه المقاطعات إلي مراكز يرأس كل مركز موظف أصغر وهو برتغالي وكانت التعليمات الصادرة إلي حكام المقاطعات ورؤساء المراكز أن يأخذوا مكانة زعيم القبيلة ويمارسون السلطة بشكل ودي وكان يوجد في كل مقاطعة مجلس إقليمي يتكون من حاكم المقاطعة وثلاثة موظفين يعين أحدهم والأخران يعينهم حاكم المقاطعة وقد روعي في هذا التقسيم إيجاد نظام إداري مماثل لذلك الموجود في البرتغال وإلي جانب الموظفين البرتغاليين يوجد موظفين وطنيين يكونون قوة الشرطة والمترجمين وإلي جانب رئيس المركز يوجد زعيم وطني أختير عن طريق الانتخاب القبلي يساعد رئيس المركز في جمع الضرائب وحفظ الأمن ويتناول مرتبا حكوميا[8].

ومن خلال عرض نظام الحكم في المستعمرتين الذي يعتبر المستعمرين جزءا لا يتجزأ من الوطن الأم ، والأفريقيين من أهل المستعمرتين مواطنون بشروط خاصة أهمها معرفة اللغة البرتغالية حديثا وكتابة وذلك لطمس اللغة والعادات الأفريقية كما كان الحاكم العام الذي يعين في المستعمرتين من البرازيل وذلك تمشيا مع سياستها الاقتصادية والسكانية التي كانت تعتمد علي تجارة الرقيق وتحصيل الضرائب عليها مما أثر بالتالي علي السياسية السكانية في المستعمرتين وقد شجع البرتغاليين علي الاستيطان في كل من المستعمرتين مجيء جماعات من المستوطنين البوير إلي أنجولا بلغ عددهم عام 1880 م حوالي (300) مستوطن هربا من الحكم البريطاني وبدأ هذا العدد في الزيادة بعد مؤتمر برلين ولم يزد عدد البرتغاليين في إنجولا عن تسعة إلاف في حالة من الفقر والتأخر وقد استقبلت أنجولا عام 1920 م حوالي 153 شخصا ولكن هذا العدد بدأ في التناقص فلم يتعد في عام 1928 م 189 شخصا ، ربما يعود سبب نقص عدد المستوطنين إلي هذا الحد ارتفاع تكاليف الحياة والفقر الذي يعيشه حوالي 80% من سكان أنجولا بالإضافة إلي قسوة مناخها أما موزمبيق فكانت الظروف مقابلة للمجتمع البرتغالي شبه الاقطاعي فقدم البرتغاليون مساعدات لملك الموتوتايا في حروبه القبلية أعطاهم مقاطعات مزودين ببعض السلطة علي من يسكنها من الأهالي

فنشأت طبقة البرازيدو *والذين يشبهون الأمراء الإقطاعيين في أوروبا وتزوجوا زوجات وطنيات وتعلموا اللغة الوطنية وكونوا الجيوش التي استطاعوا بها توسيع أراضيهم وكان لهم دورا مهما في تسيير السياسة في موزمبيق حيث كان لهم جنود وحصون خاصة بهم مما جعلهم في حالة قوة مما دعا الحاكم العام إلي مراعاتهم وكان اغلب جنودهم من الرقيق ولذلك عارضوا إلغاء تجارة الرقيق وفي عام 1895 م أعترفت الحكومة بنظم البرازيدو رسميا وكان علي الحكومة البرازيدو حماية الأرض ومن يسكنها وله بعض المزايا منها حق أن يكون صاحب السلطة العليا[9].وحق جباية الضرائب وممارسة السلطة القضائية وتنفيذها بواسطة بوليسة الخاص وله حق احتكار بعض موارد التجارة وقد تأثرت سياسة الاستيطان البرتغالي في موزمبيق بما وجدته من نظام الاقطاعات ، حيث قسمت الأرض إلي إقطاعات تخصص لكبار الضباط من أنباء الأشراف علي أن لا تورث ولكن أولاد هؤلاء الضباط ورثوا اقطاعات أبائهم مما دعا الحكومة البرتغالية إلي جلب بعض البنات اليتيمات لتزوج منهم هؤلاء البرتغاليين ، ومن ذلك يتضح مدى التفرقة بين الأفارقة في المستعمرات والمستوطنون البرتغاليين حيث رغبت الحكومة البرتغالية في عدم الاختلاط بين السكان المحليين والمستوطنين حيث جلبت زوجات للمستوطنين من بلادهم البرتغال [10] هذا ولم تكن هناك رغبة حقيقية لدي البرتغاليين للاستيطان في أنجولا وموزمبيق حيث قامت البرتغال بفرض الاستيطان علي بعض الأسر الفقيرة من الفلاحين ولكنها فشلت فيما بين عامي 1900 – 1930 م في إغراء البرتغاليين بالهجرة إلي إنجولا وموزمنبيق ولم تستطع في نفس الوقت وقف الهجرة إلي البرازيل حيث هاجر في عام 1908م إلي البرازيل 36.262 برتغالي مقابل 10 إلي المستعمرتين وفي عام 1912 م هاجر إلي البرازيل 74.870 و 90 إلي المستعمرتين وفي عام 1920 هاجر إلي البرازيل (1153) ، (33.561) إلي المستعمرتين رغم إغراءات مجلس المستعمرات للمهاجرين بالتوجه إلي أنجولا وموزمبيق بتقديم الإعانات وقطع الأراضي إلا أن القليلين فقط هم الذين استجابوا لتلك الحياة القاسية التي ستواجههم في كل من إنجولا وموزمبيق وحسب إحصاء عام 1929 -1930 م كان هناك 50.000 من البيض في أنجولا من بين سكانها البالغ ثلاثة ملايين أما بين سكان موزمبيق البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة عام 1928 م وكان هناك

35.000 من البرتغاليين فيها [11] يتضح مما سبق أن البرتغاليين لم تكن لديهم رغبة في استيطان هذه المناطق لعدة أسباب أهمها قسوة المناخ وفقر المنطقة ونلاحظ من خلال هذه الأرقام تزايد عدد المستوطنين في أنجولا ونقصه في موزمبيق حسب إحصاء عام 1928 -1929م . حيث كان المستوطنون في أنجولا البالغ عدد سكانها ثلاثة ملايين 50.000 من البيض أما موزمبيق البالغ عدد سكانها أربعة ملايين 35.000 وربما يعود سبب ذلك إلي أن أنجولا كانت مركزا لتجارة الرقيق التي كانت تدر علي البرتغاليين أرباحا طائلة ولذلك كثر عدد المستوطنين في أنجولا ، واستمرار الولايتان كملجاء للمجرمين والمنفيين السياسيين كما ازداد عدد النساء البرتغاليات زيادة خفيفة[12] .

ثانيا السياسة السكانية

1-نظام الامتصاص

هذا وقد شكل المستوطنون البرتغاليون جزءا بسيطا من عدد السكان الأصليين في أنجولا وموزمبيق وبالرغم من قلة عددهم إلا أنهم أمسكوا بزمام الحكومة في أيديهم، وقد اعتبرت البرتغال المستعمرين امتداد للوطن الأم وجزء لا يتجزأ عنه ولهذا رفضت حكومة البرتغال الاعتراف بحق الأفريقيين في الاستقلال والمطالبة به[13] ، وكانت السمه المميزة للسياسة البرتغالية في أنجولا وموزمبيق هي سياسة الامتصاص انتهجها النظام الاستعماري البرتغالي سعيا إلي اجتذاب البورجوازية الأفريقية الوليدة عن طريق أحاطتها بغلاف من الثقافة البرتغالية وإعفائها من بعض المهانات الاستعمارية الصارخة وقد عملت هذه السياسة بمقتضي قانون نظام السكان الأصليين علي أبناء الأغلبية العظمي في موزمبيق وأنجولا والوضع الطبقي وبمقتضي هذا التشريع قسم الأفريقيون إلي قسمين يمكن تصنيف الأقلية الضئيلة التي كانت تعرف قراءة البرتغالية وكتابتها وترفض العادات القبلية وتعمل في القطاعات الرأسمالية وعلي الرغم من أنه كان في مقدور أي أفريقي نظريا أن يغير وضعه القانوني فإن ما فرضه النظام الاستعماري من قيود منها نقص المدارس ومحدودية الإمكانيات المتاحة للعاملين وما يبديه مسئولون في الدولة من دعاوي الاستعلاء الثقافي قد حال دون ذلك وحرم بالتالي 99% من السكان الأفريقيين من أبسط حقوق المواطنة[14].

هذه السياسة تعتبر من المظاهر العامة للاستعمار البرتغالى فأنها تتيح للافريقى الأسود أن يعامل معاملة البرتغالى الأبيض إذا توافرت له الشروط التالية.

1 - أن يكون مسيحياً كاثوليكياً.
2 - أن يتقن اللغة البرتغالية حديثاً وكتابه.
3 - أن يتصرف فى حياته العامة والخاصة كما يتصرف البرتغالى.
4 - أن يحصل على شهادة عليا.
5 - أن يكون له من الموارد المعيشية ما يسمح له بمستوى معيشة مرتفع.
6 - أن يكون قد بلغ الثامنة عشر من العمر ويقدم شهادة ميلاد وإقامة وشهادة صحية[15] ويدفع ما عليه من مصروفات ودفع الضرائب ويمكن لأبنائه وزوجته أن يحصلوا على حقوق المواطنة بشرط أن يبرهنوا على حسن أخلاقهم ويتمتع الممتص ببعض الحقوق فله حرية التنقل دون تصريح ولا يدفع ضريبة الرؤوس ولا يفرض عليه العمل الجبرى ويتقاضى مرتب يساوى مرتب الأوروبى الذى فى نفس المنصب وللممتص صوتاً فى الانتخابات[16] يوجد تناقض حول مرتب الأفريقى حيث ذكر جيمس دفى فى كتابة البرتغال فى أفريقيا أنه مساوى لمرتب الأوروبى بينما نجد أن زاهر رياض فى كتابة استعمار أفريقيا يؤكد على أنه كان أقل من مرتب الأوروبى ويدلل على ذلك بأن طبقة الخلاسيين الذين هم عبارة عن أبناء البرتغاليين من الوطنيات هذه الطبقة التى تعتبر بحكم القانون رعية برتغالية إلا أنه تقاضت مرتبات أقل من مرتبات البرتغاليين ولم يصلوا إلى المناصب التى وصل إليها البرتغاليين وليس من الغريب أن لا يستطيع بلوغ درجة الامتصاص إلا بضعة ألآف من أنجولا ومثلهم من موزمبيق نتيجة لتلك الشروط القاسية التى وضعت ليكون الأفريقى برتغالياً حيث قسم البرتغاليون السكان فى انجولا وموزمبيق إلى قسمين فئة الوطنيين الذين لم يندمجوا فى الحياة البرتغالية وفئة الوطنيين الذين اندمجوا فى الحياة البرتغالية "الخلاسيين" وهم ثمرة التزاوج بين الأوربيين والإفريقيات وكان عدد هذه الفئة قليل و تمتعت بامتيازات على حساب الفئة الأخرى[17].

وفى محاولة للامتصاص الاجتماعى فقد اتجه البرتغاليون إلى الزواج بالوطنيات مما أدى إلى ظهور طبقة الخلاسيين التى سبق الحديث عنها ولكن الحكومة حاولت الحد من هذه الظاهرة حيث جلبت الكثير من بنات الملاجئ البرتغالية إلى المستعمرتين لتزويجها للمستوطنين ولكن العدد كان قليل ولذلك اتجهت الحكومة إلى رفع مستوى الأفريقى إلى منزلة الأوروبى[18] ويتضح مما سبق أن الوطنى غير المندمج كان محروماً من أن يعمل فى الحكومة أو فى مؤسسة أو تجارة

ونظراً لهذه الشروط من الطبيعى أن يكون عدد المطابقين قليل حيث سجلت فى انجولا حتى عام 1950م وجود 30 ألف من المطابقين من عدد السكان البالغ أربعة ملايين أى بنسبة 3: 400 وفى موزمبيق بلغ عدد المطابقين 4353 من عدد السكان البالغ عددهم 5.733.000 أى بسبة 1: 1274 ومما سبق يتضح لنا أن المجتمع فى المستعمرتين كان ينقسم إلى كثرة هائلة من الأفريقيين والمحرومين من كل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقلة من الوطنيين المطابقين ثم قلة من الخلاسيين الذين لم يزد عددهم عن خمسة وعشرين ألف وقلة نادرة من البرتغاليين الذين يملكون جميع الحقوق[19]

2- العمل الجبرى

إضافة إلى ذلك وجدت ظاهرة العمل الجبرى هذه الظاهرة غير الإنسانية التى تعتبر امتداداً لتجارة الرقيق حيث أنه بعد إلغاء تجارة الرقيق أصبح الرقيق يعاملون معاملة العمال بإجبارهم على العمل وفى عام 1878م ألغى العمل الجبرى وسعى ليحل محله نظام العمل الحر ولكن عدد من السادة احتفظوا بعبيدهم متظاهرين بأنهم يخدمون بموجب عقود مبرمة معهم وقد أعلن البرتغاليون الذين كانت لهم السيطرة على عقود العمل بموجب عقود ولمدة خمس سنوات وبذلك اختفى العمل الحر من المستعمرتين حيث كان من لم يستجب طوعاً للعمل تجبره السلطات على ذلك، وقد صدر القانون لحماية العامل أن المستأجر عليه أن يقدم رواتب مناسبة[20].وأن يراعى الأحوال الصحية والمعيشية ومنع القانون المستأجرين من الاحتفاظ بأية رواتب أو بإجبار العامل بأن يشترى من مخازنه وقد صدر قانون عام 1911م حدد مدة العقد بسنتين وإضافة بعض العقوبات على المستأجرين الذين يمارسون العقاب البدنى مع عمالهم، وعن هذا الظلم يقول أحد علماء علم الاجتماع الأمريكى أدوارد روس الذي زار انجولا واستشهد روس ببطاقات العمل التى تشير إلى أن مرتب الشهر يدفع عن 36 يوماً أى أنه كانت هناك سرقة فى العمل الوطنى وإهمال المشروعات وفرض ضرائب على المساكن والعقوبات البدنية القاسية للعمال، أما موزمبيق فقد أصبحت أكبر مورد للعمال المهجرين حيث وجدت الصناعات التعدينية لرخص اليد العاملة وقد جمع وكلاء وشركات التعدين 80.000 أفريقى سنويا من موزمبيق وفى عام 1903م كلفت جمعية للعمل الوطنى لجمع الرجال للعمل وكانت الجمعية مسئولة عن العمل أمام ممثل حكومة المستعمرة وكان هذا التنظيم أحد

الموارد المالية للمستعمرة حيث فرضت ضريبة على كل عامل، وأن إجبار الأفريقى على العمل يمثل حجر الزاوية فى سياسة الدول البرتغال وبصدور قانون 1826م أصبح العمل الجبرى يفرض فقط للمصلحة العامة أو لتنفيذ أحكام العقوبات وللوفاء بالالتزامات وهذا يعنى يمكن إلزام الأفريقى بالعمل على أنه يقوم بعمل مفيد للحكومة فهو عرضة لإجباره على العمل لمدة ستة أشهر لصالح الحكومة وأيضاً يمكن إلزام الأفريقى بالعمل إذا لم يوفق فى دفع ضريبة الرأس المفروضة عليه وقد نص القانون البرتغالى على أن العامل فى انجولا وموزمبيق عام 1930م رهن الإرادة الحرة حيث كان الأفريقى يخير بين توقيع عقد عمل بنفسه مع مقاول أجنبى أو أن تساعده الدولة على توقيع هذا العقد وفى الحالتين مدته ستة أشهر باستثناء بعض الحالات[21].

كما هو الحال فى مناجم الماس ومصائد الأسماك فى انجولا والعمل خارج المستعمرة حيث بلغت المدة سنتين وكانت عقود العمل خاضعة لآشراف الدولة وكان شباب المستعمرتين "18-25" سنة عرضة لإجبارهم على العقود وتحاشياً لذلك كان عليهم أن يكون لهم مهمة تجارية أو صناعية أو تقديم أى عمل للدولة وإذا فشلوا فى تقديم أحد هذه الإثباتات يخضعوا لنظام العمل لدى الحكومة أو يعينوه حتى يبرم عقداً مع مقاول خاص[22] ورغم إعفاء القانون للنساء من العمل إلا أنه مورس عليهن ويؤكد ذلك زيارة عالم الاجتماع الأمريكى لانجولا وموزمبيق عام 1924م حيث قال أن الرؤساء يأخذون النساء حتى الحوامل والمرضعات للعمل فى شق الطرق وتأويهن الحكومة في ثكنات بعيدة عن الطريق العام ويتركن بلا أجر أو طعام وتتراوح مدة الخدمة من أسبوع إلى خمسة أسابيع وتقوم نساء أخريات بإحضار الطعام لهن من القرى المجاورة الأمر الذى يستغرق يوماً كاملاً، وكانت النساء تعمل تحت إمرة رئيس أسود يحمل هراوة ويبدأ العمل من السادسة صباحاً ويتوقف ساعة فى الظهيرة ويستمر حتى غروب الشمس.[23]

يتضح مما سبق مدى الظلم الواقع على أهالى المستعمرتين من جراء هذه السياسة حتى النساء لم تسلم من ممارسة العمل الجبرى عليهن مما أدى إلى هلاك الكثير منهن من ممارسة هذه السياسة وحدوث حالات إجهاض كثيرة لعدم قدرتهن على العمل الشاق ومع أن العمل الجبرى كان ممنوعاً قانونياً فإنه يطلب من المتعاقدين بالقوة ولا يختلف حال العمال عن حال العبيد حيث كانت الشركات تحتجز العمال إجبارياً لمدة تتجاوز مدة العقد، ووجد على سبيل المثال فى انجولا ثلاثمائة

وتسعة وسبعون ألف متعاقد مقابل أربعة ألآف متطوع إذا لم يجد الرؤساء المحليون هؤلاء المتعاقدين لإرسالهم إلى مناطق أخرى فأنهم يلجئون إلى استخدام النساء والأطفال فى صيانة الطرق[24].

وقد كان لهذه السياسة آثاراً سلبية على المستعمرتين حيث عاش عمال هاتين المستعمرتين فى حالة من الفقر بالإضافة إلى إرسال العديد منهم خارج بلادهم حيث أرسل حوالى 20% منهم إلى جزر الكاكاو ولم يعودوا مرة أخرى مما أدى إلى نقص عدد سكان المستعمرتين وارتفاع نسبة عدد الوفيات فى المناجم إلى 67.6 من ألاف بسبب المعاملة السيئة من الموظفين البرتغاليين وعدم الاهتمام بالصحة مما أدى بالتالى إلى نقص الأيدى العاملة فى المستعمرتين حيث وصل معدل النقص فى موزمبيق إلى 50% كما أقحم الأطفال والنساء فى العمل القاسى الذى لا يستطيعون القيام به كشق الطرق وصيانتها مما أدى إلى هلاك الكثير منهم[25] ومن آثار قانون العمل حيث سمح بجمع العمال وتأجيرهم من المستعمرتين وتوريدهم للعمل فى الأقطار المجاورة مثل اتحاد جنوب أفريقيا وهناك اتفاق بينها وبين السلطات البرتغالية فى موزمبيق يلزمها بتوريد عدد لا يقل عن خمسة وثمانين ألف عامل موزمبيقى سنوياً للعمل فى اتحاد جنوب أفريقيا مقابل أجور متفق عليها وقد أثرت هذه السياسة العمالية على المستعمرين فى أنها حرمت هذين الإقليمين من خيرة الأيدى العاملة بل أنها تحرم البرتغال نفسها من استغلال مستعمراتها الاستغلال الأمثل وذلك بسبب نقص الأيدى العاملة داخل المستعمرة [26]وازداد طلب المستعمرين الأوروبيين على اليد العاملة ولاسيما فى المزارع الواسعة والمناجم مما أثر على الوطنيين من أبناء المستعمرتين حيث أجبروا على العمل فى شق الطرق وصيانتها ومد السكك الحديدية [27]هذه محاولة لتوضيح دور السياسة السكانية البرتغالية فى المستعمرتين التى تركزت فى نظام الامتصاص الذى قسم المجتمع الأفريقى فى المستعمرتين إلى قسمين قسم ممتص وآخر غير ممتص.

ثالثا الأوضاع الاقتصادية في المستعمرتين

1 - الزراعة

وسنحاول توضيح مدى انعكاسات هذه السياسة على الأوضاع الاقتصادية فى المستعمرتين حيث كان الهدف من السياسة الاقتصادية فى انجولا وموزمبيق خلق مجتمع زراعى عن طريق توطين مزارع برتغاليين فى مزارع الحكومة حيث

يشارك الوطنيون فى بعضها وكذلك عن طريق إنشاء المستعمرات الزراعية الأفريقية ويدير المزرعة مهندس زراعى ومدير المزرعة وتقدم لهم الحكومة الأرض والبذور والمعونة العينية كما تمكنهم من شراء الماشية على أقساط، أما فى موزمبيق فقد كان التركيز فيها على إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وهى تشبه إلى حد ما المستعمرات الزراعية فى انجولا وتخضع الزراعة فى المستعمرتين لسلسلة من السيطرة التى تمارسها عدة لجان زراعية وتجارية مختلفة وكانت زراعة الأفارقة تقوم أساساً على الضروريات كالذرة والفول والأرز والفول السودانى وتعد الذرة المحصول النقدى الرئيسى فى قرى أنجولا كما يعد القطن فى موزمبيق من أهم المزروعات فيها وقد سيطرت عليها الحكومة البرتغالية مما أدى إلى سوء حالة 15% من مجموع السكان الأفارقة فى موزمبيق حيث كان عليهم أن يزرعوا ويجمعوا القطن متى يؤمرون إضافة إلى سيطرة الشركات فى موزمبيق على الزراعة ولم يتم التوسع فى الزراعة الوطنية القائمة على الحبوب والقطن [28]حيث أجبرت السياسة البرتغالية المزارعين أن يزرعوا مساحات واسعة من القطن حيث يزرع الأهالى فى المستعمرتين هذا المحصول الذى لا يستهلكونه على مضض وعند جنى المحصول تستولى عليه الشركات وتقدر له ما تشاء من أسعار ثم تخصم من ثمنه ثمن البذور والسماد والقروض ويعود المزارع صفر اليدين وإذا سمحت الشركات بزراعة محاصيل استهلاكية مرغوبة كالأرز فأنه ليس من حق المزارع أن ينال جزءاً من المحصول وإنما هو مجبر على بيعه كله للشركة ثم يعود ويشترى ما يشاء من مخازنها بالأسعار التى تريدها.[29]

وقد عانت كل من أنجولا وموزمبيق من نقص اليد العاملة لا لعدم وجود اليد العاملة وإنما لأن الأجر قليل جداً وليس هناك مواد غذائية كافية للاستهلاك ولا آلات حديثة صالحة وقلة طرق المواصلات حيث توقف خط لواندا قبل إتمامه أما خط موساميدس كان قصيراً يبلغ 100 ميل وبذلك زادت واردات انجولا فى الانخفاض وزاد العجز فى ميزانيتها حيث بلغ عام 1912م ضعف الواردات كلها [30]رغم أن البرتغاليين حاولوا أن تكون مستعمرتى أنجولا وموزمبيق منتجتين إلا أن سياستهما الاقتصادية وما كانت تعانيه البرتغال من تخلف اقتصادى وخوف الحكومة من رؤوس الأموال الأجنبية وعدم تشجيعها للاستثمار فى المستعمرتين أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية فى المستعمرتين ونظراً لأن البرتغال كانت ترى فى مستعمراتها

أماكن منتجة فرأت زراعة مستعمراتها بالمحاصيل التجارية والصناعية ذات القيمة فى التجارة الخارجية ولم تراع فى ذلك مصلحة أهل المستعمرتين بل استغل أهل المستعمرتين إلى أبعد الحدود ففى انحولا مثلاً كان هناك تركيز على زراعة البن و قصب السكر والقطن وتصدر هذا الإنتاج واهتمت بتربية الحيوانات الماشية والماعز والأغنام والخنازير التى أدخلتها البرتغال للاستفادة من لحومها وجلودها وتصديرها وقد خصص للأفريقيين مساحة من الأرض لا يجوز نزعها منهم أما إذا استخدم أرض أخرى خارج هذا الحيز فيجوز إخراجه منها ومنحه أرض مساوية لها من الأرض المخصصة للأفريقيين وكثيراً ما اعتدى المستوطنون البيض على الأراضى المخصصة للأفارقة ونظراً لموقع انجولا الممتاز كانت تتمتع بإمكانيات زراعية هامة غير أن إهمال البرتغاليين لها ترك إنتاجها الزراعى نهباً لتقلبات الطقس والمضاربات مما أدى إلى الركود الزراعى فيها.[31]

هذا وقد سنت الحكومة مجموعة من قوانين الضرائب لإرغام عدد من المزارعين فى انجولا وموزمبيق على ترك أراضيهم حيث ساهمت هذه الضرائب فى زيادة مصدر الدخل إلا أنها فشلت فى خلق قوة عاملة رخيصة بالحجم الذى يتوقعه البرتغاليين بالإضافة إلى أنها أضرت بالإنتاج الزراعى داخل المستعمرتين حيث كرة أهل المستعمرتين العمل فى الزراعة خوفاً من تحصيل الضرائب عليها.[32]

2 - التجارة

أما بالنسبة لتجارة الرقيق التى مارسها البرتغاليون فى كل من أنجولا وموزمبيق منذ عام 1442م باعتبارها تجارة مربحة وسريعة العائد وقد سيق الرقيق مقيدين بالسلاسل فى صفوف لبيعهم للبرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين فى محطاتهم التى تشمل على أسواق لتجارة الرقيق والسلع الأخرى، وقد تفاوتت أسعار الرقيق فقد كان ثمن الرجال أكثر من ثمن النساء وثمن النساء أكثر من ثمن الأطفال[33] أما بالنسبة للتجارة المحلية فى انجولا فكانت أقل أهمية من تجارة التصدير فلم تكن الحياة الاقتصادية قد تطورت فى انجولا بحيث تكون فى حاجة إلى خدمات الرقيق بدرجة كبيرة فالأفريقيون يحققون ربحاً أكثر ببيعهم لا بإبقائهم وقد يبقى منهم البعض الذى يعمل فى المزارع وبعض الأفريقيين الرقيق الذين علمهم الجزويت على أعمال التجارى والبناء والحدادة،فكان عليهم الطلب دائماً وتوصل إلى

إلغاء تجارة الرقيق وأن الأفريقى يجب أن يزرع ويبيع أنتاج أرضه بدلاً من أن يبيع بنى جنسه وقد نظر البرتغالى للأفريقى على أنه كان حى أقل من الأوروبى وأن عليه أن يعمل ويجبر على العمل ليحقق الرفاهية للأوروبى حيث نظروا إلى المستعمرتين على أساس أنها أماكن منتجة لصالح الرجل الأبيض والقوانين الصادرة تخدم هذا الاتجاه ولذا كانت المستعمرتين أسواقاً لتجارة الرقيق حتى بعد منع تجارة الرقيق صار يمارس الرق من خلال ممارسة العمل الجبرى وظل أبناء المستعمرتين يرحلون جماعات عن بلادهم للعمل حيث يريدهم الرجل الأبيض والقوانين الصادرة تخدم هذا الاتجاه ولذا كانت المستعمرتين أسواقاً لتجارة الرقيق حتى بعد.

منع تجارة الرقيق صار يمارس الرق من خلال ممارسة العمل الجبرى وظل أبناء المستعمرتين يرحلون جماعات عن بلادهم للعمل حيث يريدهم الرجل الأبيض ولم يقبل البرتغاليون خلال فترة حكمهم للمستعمرتين التى استمرت أربعة قرون أن يعاملوا الأفريقى معاملة الند للند أو على قدم المساواة [34]وكانت انجولا أكثر المناطق فى تجارة الرقيق حتى أطلق عليها اسم الأم السوداء حيث كان مينائها لواندا له المرتبة الأولى فى هذه التجارة[35] وقد توقفت تجارة الرقيق فى انجولا وحل محلها تجارة قصب السكر الذى يستعمل فى صنع الكحول لاستهلاك السكان إلا أن هذه التجارة انهارت لأن الدول الأوروبية حاربتها حتى لا تنتشر بين السكان وبعقد مؤتمر بروكسل 1906م رفع الرسوم على الكحوليات وبذلك توقفت تجارة قصب السكر فى انجولا [36]وعندما الغيت تجارة الرقيق كان فى لواندا تحت حراسة فى مخازن واسعة واحياناً فى زرائب مكشوفة وقد أنزلت تجارة الرقيق الدمار بالمستعمرات وكان إلغائها التام اعترافاً بفشلها فى تقديم أى شئ سوى ثراء طبقة معينة وإبقاء المستعمرة فى حالة من التأخر الدائم[37] وقد كان الرقيق هو السلعة التجارية الهامة وذلك لشدة الطلب عليه فى المزارع الأمريكية وبموجب عقود مبرمة بين الأسبان والبرتغال أرسلت البرتغال 500.00، 800.00 من الأفريقيين من أنجولا وموزمبيق إلى المزارع الأسبانية ومزارع القصب البرتغالية فى البرازيل وزاد الطلب على الرقيق فى أوائل القرن السابع عشر وقد قدمت أنجولا غالبية الرقيق فى التجارة البرتغالية وشاركت موزمبيق بإعداد هائلة من الرقيق.[38]

يتضح مما سبق أن تجارة الرقيق كان لها أثراً سيئاً على المستعمرتين حيث فقدت المستعمرتين العديد من أبنائها من جراء هذه التجارة غير الإنسانية مما أدى

إلى نقص فى عدد السكان وذلك بسبب ترحيل هؤلاء الرقيق إلى خارج المستعمرتين وموت العديد منهم أثناء الرحلة نظراً لضيق الأماكن المحتجزين بها وسوء التغذية وعدم الاهتمام بالصحة بالإضافة إلى حرمان الأسر الأفريقية من أبنائها الذين رحلوا عنها قصراً، هذا وتوجد بعض المعادن فى انجولا وموزمبيق وقد ساهمت مساهمة بسيطة فى التجارة حيث كانت تصدر بواسطة الشركات منها شركة ديمانج البريطانية البلجيكية باحتكار استخراج الماس كما احتكرت شركة ألمانية استخراج الحديد والمنجنيز و تولت شركة بلجيكية البحث على البترول حيث اكتشف عام 1955م بالقرب من لواندا وإنشاء معمل للتكرير ولكن الانتاج كان قليلاً [39] وقد اختلفت سياسة البرتغال فى المتاجرة عن سياسة الدول الأخرى كبريطانيا وألمانيا حيث فرضت نوعاً من الرسوم البحرية للسفن البرتغالية فهى تفرغ شحناتها فى انجولا مقابل رسوم قيمتها 1% فقط وسهلت للشحنات التى تدخل انجولا على ظهر السفن البرتغالية جعلت رسومها لا تتعدى نصف الرسوم المطلوبة ونتيجة لذلك انتشرت الفوضى فى وسائل الشحن والتهريب مع المناطق البلجيكية وبدأت الجمارك البرتغالية فى الخسارة [40]وقد سيطرت إدارة الجمرك على كافة النشاط التجارى فى موزمبيق وكان قائد موزمبيق يشرف على الطرق ليراقب بها سير التجارة وقد أسست البرتغال شبكة تجارية فى انجولا وأمكنها أن ترسل المنسوجات والزجاج والمعادن من البرتغال لتقايض عليها بالذهب والعبيد والصمغ والعاج [41]وكان نشاط البرتغاليين فى انجولا عام 1870 يقتصر على إنشاء قواعد ساحلية لممارسة تجارة وبيع الرقيق مثل لواندا وبنجويلا أما موزمبيق فقد أخذت كمركز للنشاط الاستعمارى فى شرق أفريقيا وأنشئوا أسواقاً لتجارة الذهب واستعانوا بالمبشرين المسيحيين فى حركة التوسع والحصول على المعادن الثمينة وحاولوا أن يوصلوا موزمبيق بأنجولا براً ولكن احتلال بريطانيا للملايو وزامبيا حال دون ذلك[42]

رابعا أثار الأوضاع الاقتصادية علي الصحة والتعليم

وقد أدى سوء الأوضاع الاقتصادية فى المستعمرتين إلى سوء الأوضاع التعليمية والصحية حيث كانت الصحة سيئة جداً حيث ترك العمل فى الجانب الصحى للإرساليات التبشيرية وكانت أغلب المستشفيات فى المدن الكبرى حيث يوجد الأوروبيين بعكس القرى والمناطق التى خصصت للأفريقيين فى المستعمرتين حيث زادت نسبة الوفيات فيها إلى أن بلغت 50% وذلك نتيجة لعدم الاهتمام بالجانب الصحى فقد كان يوجد فى انجولا حوالى 53 مستشفى حكومى و 55 مستشفى تابع

للإرساليات أما عدد الأطباء فقد وصل إلى 156 طبيب حكومى وعدد 293 ممرضة أما فى موزمبيق فقد كان العدد أقل بكثير من ذلك وعند النظر لعدد الأطباء والمستشفيات فى انجولا ومقارنة هذا العدد بعدد السكان البالغ أربعة ملايين نجد أن عدد الأطباء والمستشفيات فيها قليل جداً لا يفى بالغرض المطلوب فى الاهتمام بالجانب الصحى كذلك الحال بالنسبة لموزمبيق وقد برزت التفرقة العنصرية فى الخدمات الصحية، حيث كان يوجد فى مستشفى لواندا فى انجولا أجنحة خاصة للأوروبيين فيها قاعات واسعة وغرف عمليات يمنع الأفارقة من أهل انجولا دخولها [43]أما بالنسبة للتعليم فى كل من انجولا وموزمبيق فقد كان مقتصراً على الإرساليات التبشيرية وكان عدد الطلاب السود فى انجولا عام 1873 م حوالى 546 من البنين و 33 من البنات و 400 تلميذ فى مدارس موزمبيق وكان الاتجاه فى المدارس إلى تعليم الأطفال الأفريقيين فى المستعمرتين اللغة البرتغالية وتاريخ البرتغال وأمجادها وفرضت قيوداً على سن الدخول للمدرسة بالإضافة إلى عدم توفر الأماكن للدراسة جعلت عدد كبير من الأفارقة فى المستعمرتين لا تتاح لهم الفرصة للتعليم، وكان التعليم ينقسم إلى قسمين التعليم الأفريقى والتعليم الأوروبى حيث كان التعليم الأفريقى مدته ثلاث سنوات بعد بلوغ السابعة من العمر يتعلم القراءة والكتابة باللغة البرتغالية وبعض مبادئ الحساب وفى نهاية المدة يعقد امتحان يسمح للطلبة الناجحين بمواصلة دراستهم فى المدراس الابتدائية الحكومية والموجودة فى المركز، وهنا تتضح عدة قيود ضد الطلبة الأفارقة منها شروط السن للقبول بالمدارس الابتدائية والنجاح فى الامتحان وعدم توفر المدارس إلا حيث يوجد الأوروبيين وتعلم القراءة والكتابة باللغة البرتغالية أثر على اللغة الأصلية لأهل المستعمرتين ولذلك قل عدد الوطنيين المنتسبين إلى المدارس الابتدائية ويقل العدد أيضاً فى المدارس الثانوية، أما المدارس العليا فقد أنشئت خصيصاً للمستوطنين البرتغاليين وفى هذا يوجد خلاف بين رأى جيمس دفى فى كتابة البرتغال فى أفريقيا حيث يقول أن المدارس العليا كانت مقصورة على البرتغاليين والممتصين من أبناء الأفارقة أما رأى شوقى الجمل فى كتابة كشف أفريقيا واستعمارها يرى أن هذه المدارس أنشئت خصيصاً للمستوطنين البرتغاليين فقط وأننى أرجح رأى شوقى الجمل لأن نظام الامتصاص ما هو إلا غلاف للسياسة البرتغالية فى المستعمرتين حيث أشتمل هذا النظام على عدة شروط وقيود للأفريقى ليكون ممتصاً ولذلك إنى استبعد أن تكون قد

أقيمت مدارس عليا خصيصاً لأبناء الممتصين فى المستعمرتين، وفى عام 1954 م كان عدد الطلبة الذين دخلوا امتحان السنة الثالثة فى انجولا 909 طالباً من بين 30361 طالباً قبلوا، وفى موزمبيق حدث نفس الشئ 2% من مجموع السكان تتاح لهم فرصة إتمام الدراسة الابتدائية[44] حيث تعلم أطفال الأفارقة فى المستعمرتين اللغة البرتغالية فى مدارس الحضانة وتقدموا للتعليم الابتدائى ثم الثانوى ولكن نظراً لسوء الأحوال المالية فى البرتغال ذاتها لم يستفد من هذا النظام إلا جزء يسيرمن الأطفال الأفريقيين [45]وهم أطفال الممتصين وتظهر من خلال نظام التعليم الذى فرضته البرتغال فى كل من انجولا وموزمبيق مدى التفرقة العنصرية حيث كان هناك نوعين من التعليم الأوروبى الذى اعتبرت الدولة نفسها مسئولة عنه وتعليم الأفارقة الذى أوكل إلى الجمعيات التبشيرية [46]وكانت المدارس الحكومية الأولية لا يدخلها سوى التلاميذ البيض والأفارقة الممتصين وكانت مصاريف هذه المدارس كبيرة حيث وصلت إلى ست جنيهات سنوياً يدخل فيها السكن والمأكل والتعليم وهذا المبلغ يمثل ربع دخل العائلة السنوى كله مما أثقل كاهل ذوى الدخول البسيطة فى انجولا وموزمبيق وهذه المدارس لا توجد لا حيث يوجد عدد كبير من الممتصين، أما بقية المناطق فكانت تسودها مدارس المبشرين فى عام 1960م وجد 30 طالب أفريقى فى انجولا وموزمبيق من بين طلاب أحد المدارس العليا البالغ عددها 1000 طالب وتوجد فى انجولا 5 مدارس عليا وفى موزمبيق 3 مدارس ولا توجد جامعات فى كل من انجولا وموزمبيق[47] وقد أثر الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق تأثيراً بالغاً حيث سادت الأمية فى المنطقة ويتضح ذلك من خلال إحصاء عام 1950م أن 99% من الأفارقة فى موزمبيق على سبيل المثال كانوا أميين وبعد حوالى ثمانية سنوات أى فى عام 1958م أتضح أن افريقيا واحداً فى موزمبيق هو الذى يحمل درجة جامعية.[48]

وخلاصة ما تقدم أن سياسة الاستعمار البرتغالى تركزت فى اعتبار المناطق المسيطر عليها من المستعمرتين جزءاً من الوطن الأم والأفارقة من أهل المستعمرتين مواطنون بشروط خاصة أهمها معرفة اللغة البرتغالية حديثاً وكتابة بهدف طمس اللغة والعادات الأفريقية ويقوم النظام الاقتصادى فى المستعمرتين على نظام السخرة فى المزارع التى كانت مملوكة للبيض ومن أهم صادرات المستعمرتين الأيدى العاملة فهى تتاجر فى العمال الأفريقيين من المستعمرتين وتقوم بتشغيلهم فى

مناجم جنوب أفريقيا بالإضافة إلى ممارسة تجارة الرقيق التى أفقدت المستعمرتين العديد من أبنائها بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالانتاج الزراعى بالشكل المطلوب مما جعله نهباً لتقلبات الطقس بالإضافة إلى فرض ضرائب مرتفعة على الزراعة مما أثقل كاهل الأفريقى بها وقد تركزت السياسة السكانية للبرتغال فى المستعمرتين على نظام الامتصاص الذى كان له أثر سيئ فى تقسيم المجتمع إلى قسمين الممتصون اللذين كانوا يتمتعون ببعض المزايا وغير الممتصين اللذين لم تكن لهم أية حقوق داخل المستعمرتين وأنما استغلوا إلى أبعد الحدود إضافة إهمال الجانب الصحى فى المستعمرتين حيث قل عدد الأطباء والمستشفيات وتأكيداً على التفرقة فى المعاملة بين الأهالى والأوروبيين حيث وجدت بعض المستشفيات لم يسمح بدخولها للأفريقيين من أهل المستعمرتين وكانت خاصة بالأوروبيين وحدهم أما سياسة البرتغال التعليمية فى المستعمرتين تؤكد أن المستعمرتين قد غلبت عليهن سمة الأمية وبرزت التفرقة بين سكان المستعمرتين حيث قسم التعليم إلى قسمين تعليم الأوربيين وتشرف عليه الدولة والتعليم الأفريقى ترك أمره للإرساليات التبشيرية، كما يتضح أنه على الرغم من أن البرتغال من أقدم الدول فى ميدان الاستعمار فأنه من الصعب أن نجد فلسفة واضحة المعالم للسياسة البرتغالية فى كل من انجولا وموزمبيق حيث تذبذبت هذه السياسة بين الاستغلال والاستيطان وبين التفرقة العنصرية والامتصاص والنهوض بالأهالى وبين معاملتهم معاملة الرقيق.

قائمة المصادر والمراجع

1 - زاهر رياض، استعمار أفريقيا، الدار القومية، (القاهرة، 1965م) ص178، 179.
2 - يحيى بوعزير، الاستعمار الأوروبى الحديث فى أفريقيا واسيا وجزر المحيطات، دار المطبوعات الجامعية والجزائر، 1966م، ص 86.
3 - محمود متولى، رأفت الشيخ، أفريقيا فى العلاقات الدولية، دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة، 1975م، ص 142 – 143.
4 - شوقى الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، ط10 الأنجلو المصرية، (القاهرة 1980)ص 65
5 - جميس دفى، البرتغال فى أفريقيا، ترجمة جاد طه ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د. ت، ص 49-50.
6 - عبد الملك عودة، السياسة والحكم فى أفريقيا، ط 1 مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1959،) ص 44، 200.
7 - محمد عبد العزيز اسحاق، نهضة أفريقيا، الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر، (القاهرة 1961) ص 82.
8 - زاهر رياض، مرجع سابق، ص 82، 186 – 178.
9 - البرازيدوا. – طبقة تشبه طبقة الأمراء الأقطاعيين في أوروبا تزوجوا بزوجات وطنيات وتعلموا اللغة الوطنية وكونوا الجيش وكانوا حماه للأرض ومن يسكنها اعترفت بهم الحكومة عام 1895م. وحصلوا على بعض المزايا منها جباية الضرائب والسلطة القضائية واحتكار بعض أنواع التجارة.
10 - زاهر رياض، مرجع سابق، ص 269 ،270 ، 271 .
11 - نفسه ، ص 271 -272
12 - جيمس دفى، مرجع سابق ص 127.
13 - نفسه
14 - نفسه ص 128
15 - ل جراي كواق ، مشكلات القارة الأفريقية بعد الأستقلال ، ترجمة عبد العليم حسني مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1966 ص 70 .
16 - البيرا دو بواهن، السياسة والكفاح الوطنى فى غرب أفريقيا 1919 – 1935، تاريخ أفريقيا العام 1935، اليونسكو أديفرا، 1991م، 1935، ص 649 .
17 - محمد عبد العزيز اسحاق، مرجع سابق، ص 82.
18 - Harris,john : Portuguese slarery (London.1918) p.29
19 - شوقى الجمل، مرجع سابق، ص 148،147.
20 - زهر رياض، مرجع سابق، ص 311.
21 - نفسه ، ص 312 – 313.
22 - جيمس دفى ، مرجع سابق، ص 116.

23 - Johnston, H: Ahistory of colonization of Africa by Alien by Races (cambridge.1913) p15

24 - جميس دفى، مرجع سابق، ص 122.

25 - أ. ابزاكمان و ج، فانتينيان، المبادرات والمقاومة الأفريقية فى وسط أفريقيا 1880 – 1914م تاريخ أفريقيا العام، اليونسكو أديفر، 1990، ص 219.

26 - شارل انديه جوليان، تاريخ أفريقيا، ترجمة طلعت اباظة، دار النهضة العربية، (مصر، 1968)، ص 156.

27 - جميس دفى، مرجع سابق، ص 166.

28 - محمد عبد العزيز اسحاق، مرجع سابق ص 65، 86.

29 - رولاند اوليفر، جون فيج موجز تاريخ أفريقيا، ترجمة دولت احمد صادق مراجعة محمد السيد غلاب الدار المصرية للتأليف والترجمة (القاهرة، د.ت) ص 219.

30 - جميس دفى، مرجع سابق، ص 151، 153.

31 - محمد عبد العزيز اسحاق، مرجع سابق، ص 83.

32 - هـ، غيبون خريطة افريقيا، ترجمة منصور عمر الشتيوى، ط 2، دار الفرجانى (طرابلس ، 1975 ق.م) ص 145 – 146.

33 - ك. كوكرى، فيرورفنيش الاقتصاد الاستعمارى والمناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة 1914 – 1935م، تاريخ أفريقيا لعام 1880 – 1935 اليونسكو أديفر 1990، ص 386 ، 387.

34 - ادسن استيسو، أوروبا باميو، السياسة والكفاح الوطنى فى شرق افريقيا 1919 – 1935م تاريخ أفريقيا لعام 1880 – 1935 م اليونسكو اديفر 1990م، ص 697.

35 - Tueker John : Angola , Land of The Blacks Mith princes (London 1933) p.33

36 - زاهر رياض، مرجع سابق، ص 53.

37 - شوقى الجمل، مرجع سابق، ص 194 – 210.

38 - هـ آغيبيون، مرجع سابق، ص 195.

39 - Moreies , Eswardo : Portuguese East Africa (London 1930) p .65

40 - جميس دفى، مرجع سابق، ص 32.

41 - شوقى الجمل، مرجع سابق، ص 217.

42 - هـ آغيبيون، مرجع سابق، ص 194.

43 - جميس دفى، مرجع سابق، ص 29

44 - يحيى بو عزير، مرجع سابق، ص 68.

45 - شوقى الجمل، مرجع سابق، ص 215.

46 - نفسه، ص 213، 214

47 - ل. جراى كوافى، مرجع سابق، ص 71.

48 - شوقى الجمل، مرجع سابقن ص 211.

49 - جميس دفى، مرجع سابق، ص 156.

50 - سعيد أحمد الشيخ، المظاهر الاستعمارية وخصائص الشخصية القومية والاستعمار، ط ، 1 جامعة قاريونس، (بنغازى، 1991م) ص 65. 66.